نظرية بناء مثنى المبهمات على الألف عند ابن تيمية(دراسة وصفية تحليلية)

د.هاجر سليمان طه عبد القادر *

المستخلص:

ناقش هذا البحث نظرية ابن تيمية في بناء مثنى المبهمات على الألف، فشرحت الدراسة النظرية وناقشتها مبينة عوامل القوة والضعف فيها، هدفت الدراسة إلى بيان هذه النظرية باعتبارها مغايرة لما هو مشهور في إعراب المبهمات المثناة. خلصت الدراسة إلى أن لابن تيمية جهود مقدرة في علم النحو العربي، كما توصلت إلى أن هذه النظرية جديرة بمزيد من الدراسة في ضوء القواعد المشهورة في بابها ما يؤدي إلى إثراء الدرس النحوى واللغوي.

ABSTRACT

This study discusses the theory of Ibn Tayimya on dual abstract nouns saying that they must always have a constant vowel of /a/ (alif) regardless of the context. The study explains and discusses the theory stating its strengths and weaknesses. It aims at stating that this theory is distinct from what is common about the parsing of dual abstract nouns. It has been concluded that Ibn Tayimya has great valuable efforts in Arabic Grammar. The study has also concluded that this theory deserves to be studied more and more in terms of the famous rules in this area so as to enrich the linguistic and grammar lesson.

الكلمات المفتاحية:

لساحران – لغة قريش – التثنية

* قسم اللغة العربية – كلية اللغات – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة:

يتناول هذا البحث مشكلة نحوية وهى إعراب المثنى في الأسماء المبهمة مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ويتناول البحث نظرية طرحها شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة ناقش فيها الإشكال النحوي الذي ناقشه كثير من العلماء في قراءة قوله تعالى: " ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1]

بيّنت الدراسة القراءات المشهورة في الآية وتخريجاتها النحوية، ثم توقفت عند قراءة ورش عن نافع المثيرة للجدل، حيث عرضت الرسالة التخريجات التي قيلت في القراءة، ثم عرضت للرأي الذي جاء به ابن تيمية في رسالته، وبينت حجته التي احتج بها، ثم ناقشت الدراسة نظرية ابن تيمية التي طرحها من خلال تخريجه وتعليله للقراءة المذكورة.

تأتى أهمية البحث من أهمية بيان الوجوه النحوية التي تُخرّج عليها قراءات القرآن المختلفة، التي هي مادة مهمة من مواد علم النحو، كما تنبع حيويته من ارتباطه بالقرآن، ولا يخفى أنّ تراث المسلمين العلمي هو تراث مرتبط بالقرآن دراسةً وفهما، وما قامت جل علوم اللغة العربية إلاّ خدمة للقرآن واهتماما بدارسة ظواهره المختلفة .

مدخل:

كنتُ عرضتُ لقوله تعالى "إنْ هذان لساحران" في دراستي في الماجستير[2] وعرضت ما فيها من آراء عرضاً ظننته وافياً، ثم إنى وقعت مؤخراً على رسالة لابن تيمية الحرّانى[3] تحمل تخريجاً مختلفاً عن كل ما وجدته في ذلك الوقت، وهى رسالة جديرة بالمناقشة والنقد حيث حملت رأياً جريئاً للإمام ابن تيمية لم أجد غيره قاله.

﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾:

قرأها حفص عن عاصم بن أبى النجود – وهى القراءة المشهورة الآن التي بها معظم المصاحف – بتسكين (إنْ) فخلت لذلك من الإشكال النحوي، قال الأخفش في (إنْ) الساكنة: "وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهى مكسورة، ولا تكون إلاّ وفي خبرها اللام وقد زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيداً لمنطلقٌ، يُعملها على المعنى"[4] والمفهوم من قول الأخفش أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تكون بمعنى الثقيلة ولكنها لا تعمل عملها، فلذلك ارتفع (هذان) في قراءة حفص.

وقرأها أبو عمرو بن العلاء البصري (إنّ هذين لساحران) وهى قراءة أثارت ضدَّه نقداً لمخالفتها خط المصحف. وقد رُوى عنه أنّه قال: "إنّي لأستحي من الله أنْ أقرأ: إنّ هذان"[5]. و لا يدل ذلك على أنّه قرأ بهذه القراءة برأيه النحوي فقط، وقد شهد له ابن تيمية بذلك حين قال عن قراءته: "وقد ذكر أنّ له سلفاً في هذه

---

(1) سورة طه ، الآية ٦٣

(2) كانت الرسالة بعنوان: الاختلافات النحوية بين قراءتي حفص عن عاصم وورش عن نافع.

(3) وجدت الرسالة في شكل كُتيّب حمل عنوانه نص الآية بتحقيق يسري عبد الغني عبدالله وتبيَّن لي رداءة التحقيق حالما وجدت نص الرسالة في كتاب فتاوى ابن تيمية، فقرأتُها من المصدرين ليكملا بعضها البعض.

(4) الأخفش، أبو الحسن سعيد (١٩٨١) معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط٢ دار البشير، دار الأمل، ص١١٢.

(5) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد(١٩٦٤م) تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ج١١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص٢١٦

القراءة، وهو الظن به إذ لا يقرأ إلاّ بما يرويه لا بمجرد ما يراه "[٦]. والمعروف أن القراءات السبع المعروفة إنّما هي اختيارات من قراءات مروية بالتواتر عن النبي ﷺ.

ويظهر الإشكال في القراءة التي رواها ورش عن نافع، وقرأ بها كذلك ابن عامر والكسائي، وهي قراءة الجمهور وفيها قرأوا (إنّ) بالتشديد و(هذان) بالألف، وفي هذه القراءة فإن (هذان) هي اسم لـ(إن) وحقها النصب ولكنها مرفوعة في هذه القراءة وقد قال عنها الفرَّاء: "هو لحن ولكنّا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب"[٧].

وذكر الفِرّاء لهذه القراءة تخريجين أولهما أنها على لغة بني الحارث بن كعب، قال: "بتشديد إنّ وبالألف على جهتين، إحداهما: لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسد عنهم (يريد بني الحارث):

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لِناباه الشجاع لصمما"[٨]

وهذا عند الفرَّاء أقيس الآراء، وبه قال معظم العلماء، فقد نقل أبو عبيدة عن أبى الخطاب الأخفش الأكبر قوله:" أنه سمع قوماً من كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب."[٩]

كذلك ذكر مكي بن أبى طالب أنها لغة الحارث بن كعب[١٠] ، واستشهد بقولهم:

تزود منا بين أذناه طعنة [١١]

إذ ارتفعت كلمة (أذناه) وهى في موضع الجر.

أمّا التخريج الثاني الذي أورده الفراء فيقوم على أن الألف في (هذان) ليست هي المزيدة للتثنية بل هي ألف (هذا) قال الفراء:"فلمّا ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدلُ على الجمع، فقالوا (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه وكنانة يقولون (اللذون)"[١٢].

فهذا التخريج يقوم على أن ألف (هذان) ليست الألف الزائدة للتثنية، والألف الزائدة هي التي تتغير إلى الياء في حال النصب والجر، قال سيبويه: "إعلم أنك إذا تثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأول منها حرف المد واللين

---

(٦) ابن تيمية،أحمد ابن عبد الحليم(١٩٩١م) رسالة إن هذان لساحران، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص٢٨.

(٧) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(د.ت) معاني القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ومحمد علي النجار وعلي إسماعيل وعلي النجدي، ج٢ دار السرور، بيروت، ص ١٨٣.

(٨) المرجع السابق ج٢، ص١٨٤ والبيت ينسب للمتلمس (الشعر والشعراء ص٢٨٦).

(٩) ابن المثنى، أبو عبيدة معمر بن المثنى(١٩٨١م) مجاز القرآن، ط٢ ، ج٢، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٢١.

(١٠) مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي(١٩٨١م) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ط٢، ج٢، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت، ص ٩٩-١٠٠.

(١١) عجزه: دعته إلى هابي التراب عقيم. منسوب لهوبر الحارثي في لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤هـ) معجم لسان العرب، ط٣ مادة (هبا) دار صادر بيروت.

(١٢) الفراء ، معاني القرآن ، مرجع سابق، ص١٨٤

وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن يكون في الرفع ألفا.... ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها.... ويكون في النصب كذلك."[١٣].

وبين ابن هشام هذا التخريج بقوله: " لماّ ثنى (هذا) اجتمع ألفان، ألف (هذا)، وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمنْ قدّر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياءً، ومنْ قدَّر العكس لم يغيرّ الألف عن لفظها."[١٤].

رأيُ ابن تيمية في الآية:

اعترض ابن تيمية على تخريج القراءة على أنها لغة الحارث بن كعب، ومرّ أن القرّاء اعتبروه أقيس الآراء. وابن تيمية نفسه يعترف بأنه " قد حكي ذلك غير واحد من أئمة العربية"[١٥]. واعتراضه على هذا التخريج يعتمد على حجة قوية، قال:" قلت: بنو الحارث بن كعب هم أهل نجران ولا ريب أنّ القرآن لم ينزل بهذه اللغة "[١٦]. ثم نقل عن عثمان بن عفان (رضي الله) عنه أقواله المشهورة إبان توحيده المصحف، ومنها قوله "إن القرآن نزل بلغة قريش"[١٧] وأنه قال للرهط الذين كتبوا المصحف: "إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش، فإن القرآن نزل بلغتهم"[١٨].

كما نقل قول عمر بن الخطاب لابن مسعود: "أقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل."[١٩].

ثم يشير ابن تيمية إلى حقيقة أخرى وهي أنّ بناء المثنى على الألف في لغة بني الحارث بن كعب ليس خاصاً بالمبهمات المبنية، بل هي كما في الشواهد المذكورة آنفاً في كل أسم مثنى معرباً كان أم مبنياً، والمصحف لم ينزل على هذه اللغة، فكما قال ابن تيمية: "بل المثنى من الأسماء المبنية[٢٠] في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر كما تقدّمت شواهده"[٢١].

---

(١٣) سيبويه، أبوبشر عثمان بن قنبر(١٩٨٣) الكتاب، ج١، ط٣، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ص١٧.

(١٤) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (٢٠٠٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد: دار الطلائع ، القاهرة، ص٤٩.

(١٥) ابن تيمية ، رسالة (إن هذان لساحران)، مرجع سابق، ص ٢٩.

(١٦) المرجع السابق، ص ٣٧.

(١٧) ابن تيمية، رسالة إن هذان لساحران، ص٣٧.

(١٨) المرجع السابق، ص٤١

(١٩) المرجع السابق، ص ٤٩ وكان ابن مسعود هذليا.

(٢٠) أشيرُ هنا إلى أن ابن تيمية استعمل لفظ (الأسماء المبنية) بشيءٍ من الاضطراب، إذ هو يعني في هذا النص الأسماء المعربة غير المبهمة، ويدل على ذلك الشواهد التي جاء بها من القرآن فيما قبل هذا النص، إذ يقول وهو يشرح مكان الإشكال في قراءة ورش: (فإنّ منشأ الإشكال أن الاسم المثنى يعرب في حالة النصب والخفض بالياء وفي حالة الرفع بالألف، وهذا متواتر من لغة العرب ولغة القرآن وغيرهما في الأسماء المبنية كقوله (ولأبويه، ثم قال (وورثه أبواه) ص٢٣. ولا يخفى أن كلمة أبواه وأبويه ليست من الأسماء المبنية. وكذلك ما استشهد به من القرآن في هذه الجزئية مثل (زوجان) (الكعبين) (لاثنين) (الذكران)...الخ. ثم قال: (فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية من "هذين" واللذين، تجري هذا مجرى) ص٢٦. ولَمْ أتبيّن لِمَ استخدم لفظ (الأسماء المبنية) وهو يريد المعربة، ولكن الذي لا شك فيه أنه يريد الأسماء المعربة لأن مدار اعتراضه هو التفريق في حكم المثنى بين الأسماء المعربة والأسماء المبنية كما سيأتي، ولذا لزم تجاوز هذا الاضطراب في تعبيره ولفظه والاعتماد على ما هو ظاهر من قصده ومعنى حديثه.

(٢١) ابن تيمية، رسالة إن هذان لساحران، المرجع السابق، ص٣٧.

إذن فهو يعترض على أن يكون القرآن اختار لغة بني الحارث بن كعب في هذا الحرف فقط مع أنه نزل بخلافها في جميع القرآن عدا هذا الموضع.

والحق أن احتجاجه بأن القرآن نزل بلغة قريش لا بلُغة أخرى لهو حجة قوية، مع أن كثيراً من العلماء اعتبروا أن التخريج الأفضل لهذه الآية هو كونها جاءت بلغة الحارث بن كعب.

والرأي الذي جاء به ابن تيمية في تخريج هذه القراءة يقول إن هذه اللغة هي لغة العرب، أنهم يبنون المثنى من الأسماء المبهمة على الألف، وبذلك ينسف ابن تيمية القاعدة النحوية التي رسخت منذ زمان سيبويه وهى أن المثني من أسماء الإشارة وأسماء الموصول يعرب إعراب مثنى المعرب. يقول أبن تيمية:" لم يثبت أن لغة قريش بل ولغة سائر العرب أنهم ينطقون في الأسماء المبهمة إذا ثنيت بالياء. وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً، وجعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة كما هو في سائر الأسماء وإلّا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه، وليس في القرآن اسم مبهم مبني في موضع نصب أو خفض إلّا هذا"(٢٢).

وهنا نجد ابن تيمية يقول قولاً هو لا شك ناتج عن علم غزير واطلاع واسع، حيث يفهم من كلامه أنه ليس هناك فيما يستشهد به علماء اللغة من شعر الجاهليين والإسلاميين ما يثبت أنهم يثنون الأسماء المبهمة بالياء في الخفض والنصب، واستبعدتُ ذلك جداً فنظرتُ في كثير جداً من دواوين الجاهلين، وفي حماسة أبى تمام والمفضليات فما وجدت لفظ (هاتينْ) أو (هذين) وارداً فيها. ومع أنى لم أنظر بالطبع في جميع ما يمكن أن يستشهد به، ولكن القدر الذي رأيته ولم أجد فيه شاهداً ينافي قول ابن تيمية أكّد لي ما ظننته بدءا من أن ابن تيمية ما كان ليقول بذلك لولا سند من علم ونظر واسع فيما يُستشهَد به من شعر ونثر.

خلاصة الأمر أن ابن تيمية يقول إنه لم يثبت أن العرب نطقوا في مثنى المبهمات بالياء في النصب والخفض، وعلى هذا فقد قرّر أن رأى النحاة إنما بني على القياس لا على النقل والسماع، وعلى هذا بنى نقده لهذه القراءة.

ولمّا كان جمهور القُرّاء قرؤوا بهذه القراءة فقد استنبط ابن تيمية أنها القراءة الأشهر، وأنها القراءة المتواترة لفظاً ورسماً، قال: "ومن زعم بأن الكاتب غلط فهو الغالط غلطا متلوّا، كما قد بُسط في هذا الموضع فإن المصحف منقول بالتواتر، وقد كُتبت عدّة مصاحف (يعني المصاحف التي نسخها كتبة عثمان وأرسلها عثمان في أنحاء البلاد) وكلها مكتوبة بالألف فكيف يتصور في هذا غلط؟ أيضا فإن القُرّاء إنما قرؤوا بما سمعوه من غيرهم، والمسلمون كانوا يقرؤون سورة (طه) على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وهي مِنْ أول ما نزل من القرآن... فالصحابة لا بد أن قد قرؤوا هذا الحرف، ومن الممتنع أن يكونوا كُلهم قرؤوه بالياء كأبي عمرو، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحدٌ إلاّ بالياء فعُلم أنهم أو غالبهم، كانوا يقرؤونها بالألف كما قرأها الجمهور"(٢٣).

وخلُص من ذلك إلى نتيجةٍ لخّصها في قوله: " وحينئذٍ فقد عُلِم أن الصحابة إنّما قرؤوا كما علّمهم رسول الله ﷺ وكما هو لغة العرب ثم لغة قريش، فعُلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم تقول: إنّ هذان، ومررت بهذان، يقولها في الرفع والنصب والخفض بالألف"(٢٤). ثم يعود ليؤكد أن خلاف ذلك ليس موجوداً فيما نُقل

(٢٢) ابن تيمية، رسالة (إن هذان لساحران) مرجع سابق، ص٥٠.

(٢٣) المرجع السابق، ص٥٣-٥٤.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٥.

عنهم من نظمٍ ونثر، قال: "ومن قال إنّ لغتهم إنما تكون بالألف في الرفع طولب بالشاهد على ذلك، والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثرا ونظما وليس في القرآن ما يشهد له ولكن عمدته القياس."[٢٥]

نقد ابن تيمية لقياس النحاة:

بعد أن فرغ ابن تيمية من إثبات صحة القراءة نقلاً وصحتها خطّا في المصحف، وبعد إنكاره لاعتبارها لغة بعض بني كنانة، وبعد تأكيده أنّ قول النحاة بإعراب مثنى المبهمات إنما هو قول يعتمد على القياس وليس على السماع والنقل، فرغ لنقض هذا القياس وتخطئته. وذلك لمزيد من الإثبات لرأيه القائل بأن البناء على الألف هو لغة قريش والعرب.

ومدار اعتراضه على قياس النحاة هو أن قياس الأسماء المبنية على المعربة خطأ. وأشار إلى أن عددا من العلماء فطن إلى حقيقة أن مثنى المعرب يختلف عنه مثنى المبني، ومنهم الفرَاء في قوله الذي نقلناه عنه آنفا[٢٦] والذي قاس فيه مثنى المبنى على جمعه.

ومنهم الجرجاني الذي نقل عنه قوله إن المحذوف إنما هو ألف التثنية وليس ألف (ذا) لئلا يؤدى حذفها إلى بقاء الاسم على حرف واحد. [٢٧]

وفي نقض أصل القياس ذكر ابن تيمية أنه لو كان (ذا) يجري مجرى الأسماء المعربة: (لقالوا في التثنية (ذوان) ولم يقولوا (ذان) كما قالوا عصوان ورجوان ونحوهما)[٢٨].

ثم اعترض على فكرة أنْ يقاس مثنّى المبنى على مثنى المعرب، وأكّد أن الأصل أن يُلحق بمفرده وجمعه ويقاس عليهما، قال: "قالوا: قام هذا، وأكرمت هذا ومررت بهذا، وكذلك (هؤلاء) في الجمع، فكذلك المثنى: قال هذان، وأكرمت هذان، ومررت بهذان. فهذا هو القياس فيه، أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه، ولا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضا معتبر بمفرده ومجموعه"[٢٩].

فهو إذن يرى أنه كما أن الأسماء المعربة تكون معربة في أحوالها الثلاثة، مفردة ومثناة ومجموعة، فكذلك يجب أن يكون الحال في الأسماء المبنية، أن تُبنى في أحوالها الثلاثة، وهذا عنده هو القياس الصحيح، وبعد مزيد من الاحتجاج والبيان لرأيه يخلص إلى أن يؤكد نظريته ويقررها بقوله: "فهذا كُلّه مما يبيّن أنّ لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد لم يفرِّقوا بين مرفوعه وبين منصوبه ومجروره "[٣٠].

ولاشك أن حجة ابن تيمية في رسالته هذه حجة جديرة بالتأمّل وقوية الأركان، وإن كانت طرحت رأيا ما وجدت غيره قاله، وهو أن هذه القراءة إنما جاءت بلغة قريش، وأن لغة قريش والعرب هي البناء في مثنى المبهمات على الألف كما في قراءة الجمهور. ولكن كل ما بسطه من حُجج يعتريه الضعف عندما يدخل في الرد على شواهد تناقض نظريته جاءت في صلب النص القرآني، كما سيأتي.

رد ابن تيمية على من اعترض عليه بآيات مخالفة لنظريته:

---

(٢٥) المرضع السابق

(٢٦) ص٢ من هذا البحث

(٢٧) ابن تيمية، رسالة (إن هذان لساحران) مرجع سابق، ص٥٦.

(٢٨) ابن تيمية، رسالة (إن هذان لساحران) مرجع سابق ص٥٧.

(٢٩) المرجع السابق، ص٥٩.

(٣٠) المرجع السابق، ص٦٢.

نقلنا فيما سبق قول ابن تيمية "ليس في القرآن الكريم اسم مبهم مبنى في موضع نصب أو خفض إلاَّ هذا"[٣١].
والحق أن هناك موضعين آخرين المؤكد أنهما لم يفوتا على صاحب الرسالة فسنّ قلمه للاعتراض على من يمكن أن يستخدمها للرد على نظريته هذه.

والموضعان هما:

١. قوله تعالى من سورة (فصلت): ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾ [٣٢]
٢. قوله تعالى من سورة (القصص): ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾ [٣٣]

الآية الأولى:

أمّا الآية الأولى فملخص قوله فيها يعتمد على أنه يفرق بين اسم الإشارة واسم الموصول، لأن اسم الموصول "هو (اللذا) عدة حروف، وبعده يزاد علَم الجمع، فيكسر الذال ويفتح النون، وعلم التثنية فيفتح الذال ويكسر النون والألف تقلب ياء في النصب والجر"[٣٤] إذن فهو هنا ينظر إلى قول الجرجاني الذي يرى أنه لم يحذف ألف (ذا) لئلا يبقى الاسم على حرف وحد. فلّما كان (اللذا) لن تبقى على حرف واحد إن حذف ألفها عند التقائها بألف التثنية؛ جاز فيها أن تعرب إعراب المثنى.

وبالتأمّل في قوله هذا يظهر أنه يمكن أن يستدل به على ضد ما أراده ابن تيمية، ذلك إنه يدل على أن (هذان) إنما خرج عن القاعدة بسبب بنائه على حرفين، وإنه عندما كان الاسم المبهم أكثر من ثلاثة أحرف مثل (اللذان) رُجع به إلى القاعدة الأصلية في إعراب مثنى المبهمات إعراب المثنى.

كما أن الآية تفند قوله بقياس المبهم المبنى على مفرده وجمعه، إذ (الذي) مبنى في مفرده وفي جمعه (الذين) فوجب على قوله بناء مثنّاه، ولكن الآية جاءت بخلاف ذلك مما جعله يقول بأن هذه الآية تدل على أن في الأسماء المبهمة لغتان جاء بهما القرآن.

الآية الثانية:

أمّا الآية الثانية فخرّجها معتمداً على ما قرّره في الآية الأولى من أنّ في الأسماء المبهمة لغتان جاء بكليهما القرآن، فأصبح الأمر اختيار بين لغتين، قال:" (إحدى ابنتي هاتين) كان هذا أحسن من قوله (هاتان) لما فيه من إتباع لفظ المثنى بالياء فيهما"[٣٥]. فهو هنا يعلل لقراءة (هاتين) بالياء بالتناسب مع لفظ (ابنتيّ) المنصوب بالياء، وهنا يشير إلى أن القراءة بـ(هذان لساحران) كان للتناسب أيضاً دخْلٌ في اختيار لفظها.

وأمَّا الحجة الثانية: في نصب (هاتين) فهي أن مفردها (تي) فكان تثبيت يائها في النصب والجر أشبه بالمفرد. وأمّا (ذا) فإنها بالألف فإقرارها بالألف أنسب[٣٦]. فهو إذن يقيس (تي) على (ذا) التي قال فيها القراء إن ألفها لم تحذف في(هذان) وإنما بقيت وزيد عليها النون، وهذا كما يرى ابن تيمية – ما حدث لـ(تي) بقيت ياؤها كما هي وزيدت النون للتثنية، فاللفظة عنده مبنية وليست معربة.

([٣١]) المرجع السابق، ص٥٠.
([٣٢]) سورة فصلت، الآية ٢٩.
([٣٣]) سورة القصص، الآية ٢٧.
([٣٤]) ابن تيمية، رسالة (إن هذان لساحران) مرجع السابق، ص٦٤.
([٣٥]) المرجع السابق، ص ٦٥.
([٣٦]) ابن تيميه: رسالة (إن هذان لساحران)، المرجع السابق ص٦٦.

وقوله هذا يُعترض عليه من جهتين، أُولاهما أنه لو كان الأمر إقرارا للحرف الأصلي في الكلمة لوجب أن تثبت ياء (تي) في الرفع كذلك، وهو ما لا يقول به أحد، فالقول بأن التغيير هنا إعراب أوْلى.

والثانية أن الياء في (تي) لم تبق مدّاً على حالها بل فُتح ما قبلها وهذا مخالف لما احتج به في قوله:"حكى ابن الأنباري وغيره عن الفرّاء قال:ألف التثنية في هذا هي ألف هذا والنون فرّقت بين الواحد والاثنين، كما فرّقت بين الواحد والجمع نون (الذين)"[٣٧]. فالأمر هنا ليس زيادة النون على كلمة (تي) وإلاّ لصارت (هاتِيْن) بِكسر التاء على حالها، ولكن التاء مفتوحة وهى الحرف الذي قبل الياء، والمثنى عند صياغته يُفتح الحرف الأخير من الكلمة وتكسر النون[٣٨]، ففتح التاء في (هاتَين) يدل على أن المحذوف هو ياء (تي) إذ حذفت فصارت التاء أخيرا ففتحت وأضيف علم التثنية بعد ذلك.

وماذا عن قراءة أبى عمرو بن العلاء؟:

لقد انصبت محاولة ابن تيمية في رسالته هذه على إثبات أن الأصل في مثنى المبهمات المبنية هو البناء على الألف، وأصرَّ على أنه لم يثبت عن العرب فيما نقل عنهم أنهم نطقوا بمثنى المبهمات بالياء، ولكنه عاد وقال في (ابنتي هاتين) أن ذلك لغة، وأنها جاءت هنا ليس لأنها الأصل ولكن مراعاة للتناسب بينها وبين ما قبلها.

لكن قراءة أبى عمرو بن العلاء جاءت بالياء (إنّ هذين لساحران) وهى بلا شك صحيحة الرواية عن النبي ﷺ. ولمّا جاء على مثالها الموضعان الآخران المنصوبان في المصحف فالأولى أن تكون القراءة بالألف هي اللغة الشاذة.

ثم إنّ قول أبي عمرو بن العلاء عن أن المثنى ينصب بالياء هو قول يعتبر، فهو ممن عاش في عصر من يصح أن يستشهد بعربيتهم، وقال عنه الأصمعي: جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي.ا.ه وقد دوّن كميات هائلة من الشعر الجاهلي والأخبار المتعلقة به، ولكنه أحرقها في أواخر أيامه لأسباب دينية[٣٩]، فهذا مما فات ابن تيمية وفاتنا الاطلاعُ عليه، فلهذا لا يمكن الادعاء بأن أمثال أبي عمرو بن العلاء لم يسمعوا العرب نصبت مثنى المبهمات بالياء وأنهم حكموا بذلك قياساً.

الخاتمة:

النتائج:

نخلص من كل ما سبق إلى الحقائق التالية:

١. تمثل رسالة (إن هذان لساحران) لمحة من جهود ابن تيمية في النحو إعراب القرآن. وتميز طرحه فيها بالجرأة والقوة المستندة على غزارة علمه وسعة اطلاعه.
٢. جاء فيها ابن تيمية بقول لم أجد غيره قاله في قراءة (إن هذان لساحران) حيث أعتبر هذه القراءة هي لغة العرب وقريش ولسانهم.

([٣٧]) المرجع السابق، ص٥٥ وانظر قول الفرّاء،معاني القرآن ، ص٢ من هذا البحث، والرواية هنا بالمعنى.

([٣٨]) المرجع السابق ص٦٤ وانظر قول سيبويه، الكتاب، ص٢ من هذا البحث.

([٣٩]) انظر ترجمته السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(د.ت) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان رقم ١٨٦٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(١٩٩٣م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٩، ج٦، دار الرسالة، بيروت، ص٤٠٨ رقم ١٦٧.

٣. ناقض بذلك ما عليه أكثر العلماء وهو أن الآية قرئت على لغة الحارث بن كعب، واحتج ابن تيمية بأن القرآن إنما نزل بلغة قريش فلا قراءة فيه بغير لغتهم.
٤. قرّر أن صحيح النقل عن العرب لم يثبت أنهم نطقوا في مثنى المبهمات بالياء في النصب والجر، وبذا وصل إلى نظريته القائلة بأن لغة العرب في مثنى المبهمات تختلف عن لغتهم في مثنى سائر الأسماء، إذ لغتهم بناء مثنى المبهمات على الألف كما هو الحال في قراءة ورش (إنّ هذان لساحران).
٥. ظهر الضعف في حجته، والتذبذب في قوله عند محاولته لتعليل نصب (اللذَين) و(هاتَيْن) في قوله تعالى(أرنا اللذَين) و(إحدى ابنتي هاتين) وقد بيّنا أن هناك اعتراضات يمكن أن تقال عن تعليله للآيتين وشرحنا ذلك في مواضعه.
٦. اشتهار إعراب مثنى المبهمات عند النحاة، وتمسك أبى عمرو بن العلاء به، ووصف الفرَّاء لقراءة الرفع بأنها لحن، كل هذا وغيره يدل على بُعد ما ذهب إليه ابن تيمية من أن الأصل في مثنى المبهمات هو البناء على الألف.

المصادر المراجع:

- **القرآن الكريم.**

١. الأخفش، أبو الحسن سعيد (١٩٨١) معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، ط٢ دار البشير، دار الأمل.
٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد(١٩٦٤م) تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ج١١، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٣. ابن تيمية،أحمد ابن عبد الحليم(١٩٩١م) رسالة إن هذان لساحران، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الجيل، بيروت، لبنان.
٤. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(د.ت) معاني القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ومحمد علي النجار وعلي إسماعيل وعلي النجدي، ج٢ دار السرور، بيروت.
٥. ابن المثنى، أبو عبيدة معمر بن المثنى(١٩٨١م) مجاز القرآن، ط٢ ، ج٢، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦. مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي(١٩٨١م) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، ط٢، ج٢، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت.
٧. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (١٤١٤هـ) معجم لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت.
٨. سيبويه، أبوبشر عثمان بن قنبر(١٩٨٣) الكتاب، ج١، ط٣، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٩. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (٢٠٠٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد: دار الطلائع ، القاهرة.
١٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(د.ت) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان .
١١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(١٩٩٣م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٩، ج٦، دار الرسالة، بيروت.